جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول
الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو جنس المقول ولذلك اي
لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ ما بها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة
لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم
وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما
حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون ان
المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمه بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها
ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا
مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم
تقدم لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع العاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن
كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء
على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان
عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي كون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل
مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان
المجوز والمذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان
العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بنائه كانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير معنى الجملة كما كان عليه
مثل دخول فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه

ومثل

كما يقول

وعطف نحو عليه بالرفع مثل ان المكسورة لكن لم يجئ زيد ولكن عمرا خارج وبكر لا يجوز في سائر
الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها ولذلك
اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغير دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها في تاويل المفرد فلا يجتمع معها ما هو
لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان
زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في
الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك اكل وتخصيص
دخول اللام بهذه الصور لان في ما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان
المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا التقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس
بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة
لكن لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو
هو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق
بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك شرط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي
المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان يكاد الكافرون
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا والخبر لا في اصل الدخول على

Copyright © King Saud University